الجمهورية اليمنية

ملخص تنفيذي
للتقرير الأول

للفريق الوطني المكلف بالتعامل مع فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن

بشأن أبرز الجرائم والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبها تحالف العدوان السعودي الأمريكي في اليمن خلال الفترة من 26 مارس 2015م حتى 30 يونيو 2020م

ملخص تنفيذي

للتقريرُ الأوّلَ للفريق الوطنيّ المكلف بالتعامُل مع فريق الخُبراء الدّوليين والإقليميين البارزين المعنيّ باليمن حولَ أبرز جرائم وانتهاكاتِ القانون الدّوليّ الإنسانيّ والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان التي ارتكبتْها دولُ تحالفِ العُدوان الأمريكي السعودي الإماراتي خلالَ الفترة من 26 مارس 2015م حتّى 30 يونيو 2020م

المُقدِّمة :

- يُعدُّ هذا التقريرُ الأول للفريق الوطنيّ الذي يتضمن رصد وتوثيق لأبرز الجرائم والانتهاكاتِ الجسيمة التي ارتكبتْها دولُ تحالفِ العُدوان في اليمن.
- يبين التقرير أن ما يجري في اليمن هو عُدوانٌ دوليٌّ تنفذه دولُ تحالف العُدوان وتشارك فيه عدد من الدول سواءً بشكل مباشر أو من خلال تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي وبيع الأسلحة.
- يُسلط التقريرُ الضّوءَ على خلفيّةِ العُدوان والوضعِ السّياسيّ في اليمن منذ عام 2011م وصولاً إلى إعلان العُدوان على اليمن بتاريخ 26 مارس 2015م.
- يقدّمُ التقرير حقائقَ مُوثقة بشأنِ تدهور الوضع الإنسانيّ الذي أصبح يمثلُ أسوأ كارثةٍ إنسانيّةٍ في العالم بحسب تقارير الأمم المُتحدة والمُنظمات الدّوليّة الحُكوميّة وغير الحُكوميّة .
- يعكس التقرير الأرقام والمعلومات المتاحة في ظل العدوان المستمر في حين أن الأرقام الحقيقية أنها تفوق ذلك بكثير.
- يَخْلُصُ التقرير إلى جُملةٍ من التوصياتِ المُوجَّهةِ للقيادةِ السّياسيّةِ، ومجلسِ الأمن، والمُجتمع الدّوليَ، والمُنظمات الدّوليّة ذات الصِّلة.

أوّلاً : الولاية

- صدر قرار مُدير مكتب رئاسةِ الجُمهوريّة رقم (18) لسنة 2019 بتاريخ 7 مايو 2019م بتشكيل الفريق الوطني المكلف بالتعامل مع فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن وأيُّ مهامَّ أخرى يكلفه بها، ويتبعُ الفريقَ الوطنيَّ فريقٌ فنيٌّ أُنيطتْ به مُهمَّة المُساعدة في إعداد هذا التقرير.

ثانياً: منهجيّة التقرير

- اعتمد التقريرُ على منهجيَّة البحثِ والتحرّي ومُراجعةِ كافة المعلومات والبياناتِ والوثائقِ والمستندات والأدلة، وما تمّ رصدُه وتوثيقه من الجرائم والانتهاكات، و إحصاء وجمع البيانات المتاحة وتحليلها، و أخذ عيناتٍ عشوائيّةٍ للتحقّقِ من المعلومات و النّزول الميدانيّ، و مُعاينة مواقع الجرائم واللقاء بالضَّحايا و الشُّهود.

ثالثاً: الإطارُ القانونيّ

- يبين التقرير أن العدوان المفروض على اليمن يتناقض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة التي تؤكدُ على حفظ السِّلم والأمن الدّوليّين وعلى أنْ يفضَّ جميعُ أعضاءِ الهيئة مُنازعاتِهمُ الدّوليّة بالوسائل السّلميّة،وأن يمتنعوا جميعاً - في علاقاتهمُ الدّوليّة - عن التهديد باستعمالِ القوَّة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السّياسيّ لأيّةِ دولةٍ، أو على أيّ وجهٍ آخرَ لا يتفقُ مع مقاصدَ الأمم المُتحدة.
- يوضح التقرير أن تعريف العدوان الذي أقرّتِه الجمعيّة العامّة للأمم المُتحدة في قرارها رقم 3314 لسنة 1974م ينطبقُ على عُدوان دولِ تحالف العدوان على اليمن، وأنه يُعتبر عُدواناً بالمعنى القانونيّ والواقعيّ، وتتحققُ به المسئوليّة الدّوليّة القانونيّة ضدّ تلك الدّول وفقاً للقانون، ويستلزمُ الحُكمَ على تلك الدّول بالتعويض، كما يستلزمُ معه قيامُ المسئوليّة الجنائيّة الدّوليّة ضدّ قياداتِ ورُؤساءِ وزعماء تلك الدّول وأفراد قواتها المُسلحة وكافة المليشيات والجماعاتِ المُسلحة والمُرتزقة من دولٍ أخرى شاركتْ في تلك الجرائم والانتهاكاتِ أمامَ القضاء الوطنيّ والدّوليّ، وعلى وجه الخصُوص أمامَ المحكمة الجنائيّة الدّوليّة.
- يبين التقرير أن العدوان لم يأت استجابة لطلب من الرئيس المنتهية ولايته هادي كونهُ أنكرَ معرفته بالعمليّة العسكريّة، كما أن خالد بحّاح، رئيسُ حُكومةِ السّلم والشراكة قدم استقالةَ الحكومة إلى هادي الذي قَبِلَهَا، واسْتَقالَ هو الآخرُ، وبالتالي فإنّ طلبَ هادي-إذا صح- للتدخّل العسكريّ يُعدُّ غيرَ قانونيٍّ؛ لأنّه صادرٌ عن شخصٍ غيرَ ذي ولايةٍ، كما أنّ ذلك الطلبَ مُخالفٌ لأحكامِ دُستور الجُمهوريّة اليمنيّة.
- في تاريخ 28 يوليو 2016م وقّعتِ الأطرافُ السّياسيّة في صنعاء - مُمثلة بأنصار الله وشركائهم، وحزب المُؤتمر الشعبيّ العام وحلفائه - اتفاقاً سياسيّاً يقضي بتشكيلِ مجلسٍ سياسيٍّ أعلى؛ لتسيير شؤون

الدّولة في اليمن،وقد أدى رئيسُ المجلسِ السّياسيّ الأعلى الشهيد صالح الصّماد اليمينَ الدُّستوريّة أمامَ البرلمان بتاريخ 6 أغسطس 2016م، وبذلك أصبح المجلسُ السّياسيُّ الأعلى السُّلطة الشّرعيّة في اليمن خلفاً للجنةِ الثوريّةِ العُليا، وكَلَفَ رئيسُ المجلس السّياسيّ الأعلى صالح الصَّماد الدّكتورَ عبدالعزيز بن حبتور بتشكيلِ حُكومةِ الإنقاذِ الوطنيّ في 2 أكتوبر 2016م، وأقرّ المجلسُ السّياسيُّ الأعلى تشكيلها وتسمية أعضائها في 28 نوفمبر 2016م، ومنحها مجلسُ النوّاب الثقة في 11 ديسمبر 2016م بعدَ إقرار برنامجِها وفقاً لما حدّده الدّستورُ، وبذلك تكونُ هي الحُكومةَ الشرعيّةَ والمُمثلَ الوحيدَ للشّعب اليمنيّ.

- أنّ الأساسَ القانونيَّ والتاريخيَّ الذي يحكمُ علاقة اليمنِ بالسُّعوديّة هو اتفاقيّة الطائف لعام 1934م والتي تعتبرُ الأساسَ الذي ينظمُ العلاقة بين البلدينِ، والذي يُوجِبُ على الدّولتينِ عدمَ اللجوءَ إلى استخدام القوّةِ لحلِّ الخلافاتِ بينهما، وإنّما يوجب اللجوءُ إلى التحكيم، وما قامتْ به السُّعوديّة من عُدوانٍ سافرٍ يُعدُّ خرقاً جسيماً للاتفاقيّة يستوجبُ إلغائها.

رابعاً : سياقُ التسلسلِ الزمنيّ للوضع السّياسيّ في اليمن منذُ العام 2011م إلى منتصف العام 2020م.

- تطرق التقرير لكافة التطورات السياسية التي شهدها اليمن ابتداءً من انطلاق ثورةُ 11 فبراير 2011م ضدّ نظام علي عبدالله صالح وحُكمهِ الإجراميّ الظالم، وقيامِ دولُ مجلسِ التعاون الخليجيّ، وعلى رأسها السُّعوديّة بالعمل على إفشالِ واحتواءِ الثورة عبرَ تقديم المُبادرةِ الخليجيّةِ وآليّتها التنفيذيّة المُزمَّنة، وما تلى ذلك من تشكيل حُكومة الوفاق وظهور أجندةِ دول تحالفِ العُدوان التي نفذها هادي، من خلالِ الاستهداف الشامل للجيش والأمن،بالإضافة إلى دعمِ وتمويل الجماعاتِ الإرهابيّة لتنفيذِ الجرائم ونشرِ الرّعب وتعميم الاضطراباتِ الأمنيّة .
- أشار التقرير إلى نجاح الثورة الشعبية السلمية في الـ 21 سبتمبر 2014م كأوّلِ خُطوةٍ للتحرر من الوصاية الأجنبيّة، وطي مرحلةٍ طويلةٍ من حُكم السّفارات ؛ تلاها توقيعُ اتفاقِ السّلم والشّراكة، ومُلحقه الأمنيّ بين كافة المُكوّناتِ السّياسيّةِ بإشراف مبعوثِ الأمين العام للأمم المُتحدة الأسبق جمال بن عُمر، وبمُباركةٍ إقليميّةٍ ودوليّةٍ مُنقطعةِ، تلى ذلك تشكيلُ حُكومة السّلم والشّراكة برئاسة خالد بحّاح بتاريخ 7 نوفمبر 2014م.
- تطرق التقرير إلى كافة التطورات السياسية التي تلت اعلان العدوان على اليمن في 26 مارس 2015 بما في ذلك تشكيل حكومة الانقاذ الوطني والمشاركة في مختلف جولات السلام .

خامساً : الوضعُ الاقتصاديّ

- ارتفعتْ نسبة عدد السُّكان تحتَ خط الفقر الأعلى عام 2019م إلى أكثر من (85%)، وارتفعت نسبة البطالة إلى ما يتجاوزُ (65%)، و تراجع الناتجُ المحليُّ الإجماليُّ الحقيقيُّ عامَ 2019م عن مُستواه لعام 2014م بما نسبته (46.6%) في ظلّ مُعدّلِ نموٍّ سُكانيٍّ سنويٍّ يُقدّرُ بـ (3.0%)، ومُعدّل تضخُّمٍ لنفقات المعيشة تراكميٍّ خلالَ الفترةِ نفسِها يصلُ إلى نحو (142%)، ممّا أدّى إلى إنخفاضِ مُتوسّطِ نصيبِ الفرد من الدّخل القومي المُتاح الحقيقيّ عامَ 2019م مُقارنة بعام 2014م بما نسبته (59%).
- توقفتْ بشكلٍ كليٍّ كافة الخُطط والبرامج والمشاريع الإنمائيّة الكليّة والقطاعيّة الحُكوميّة والخاصّة، ما ترتب عليه عدمُ تمكن الحُكومة من تحقيق أيٍّ من أهدافها في زيادةِ مُعدلاتِ النمو أو التخفيف من الفقر ومُعدّلات البطالة، وهذا ما أدى إلى تراجع مُستويات المعيشة وتنامي مُستوى الفقر والبطالة في ظلّ الآثار الكارثيّة الناجمة عن العُدوان والحصار.
- تمّ وقفُ صرف رواتب 80% من مُوظفي قطاع الخدمة المدنيّة، ومايقاربُ النسبة نفسَها من رواتب مُتقاعدي وحداتِ الخدمة العامّة، وكذلك مُستحقي الإعانة الاجتماعيّة منذ أغسطس 2016م حتّى هذه اللحظة؛ بسبب نقل إدارة البنك المركزيّ اليمنيّ من العاصمة صنعاء إلى مُحافظة عدن .
- أدّى إستحواذُ حُكومة هادي على أهمّ مصادر مُتحصِّلات النقد الأجنبيّ إلى إرتفاع مُتوسّط سعر تحويل الدّولار إلى ريالٍ من (214.89) ريال عام 2014م إلى (609) ريال للدولار نهاية أغسطس 2020م في سُوق النقد الأجنبيّ في صنعاء واقترابه من (800) ريالٍ للدولار في عدن، أي بزيادةِ ما نسبته 202% في صنعاء و(272%) في عدن، وهذا ما ساهم في رفع مُتوسّط مُعدّل التضخُّم السّنويّ للنفقات المعيشيّة .

سادساً: -أبرزُ الانتهاكاتِ والجرائمِ المُرتكَبة خلالَ الفترة 26 مارس 2015 – 30 يونيو 2020م

أ- <u>التجويعُ المُمنهج للمدنيين</u>

- فرضتْ دولُ تحالفِ العُدوان - منذ بدءِ عملياتها العسكريّة على اليمن في 26 مارس 2015م - عدداً من الاجراءاتِ والتدابير والقيودِ التعسُّفيّة بصُورةٍ مُمنهجةٍ؛ بهدف تجويع المدنيين ، وعلى رأسها فرضُ الحصار الشّامل على كلّ المنافذ والموانئ اليمنيّة البريّة والجويّة والبحرية،كما نفذتْ

وماتزالُ هجماتٍ عسكريّة مُتوالية استهدفت الغذاء والثروة الزراعية والحيوانية ومياة الشرب والري والثروة السمكية.

ب- <u>تعمُّدُ قتل المدنيين</u>

- تشيرُ تقاريرُ الرّصد والتوثيق اليوميّة - التي سجلتها فِرقُ الرّصد الميدانيّة - إلى أنّ تعمُّدَ استهدافِ المدنيين وأماكن تجمعاتهم ومُمتلكاتُهم الخاصّة كان مُمارسة مُتكرّرةً و مُمنهجة من قبل دول العُدوان
- وتشير الاحصائيات إلى مقتل نحو 16.802 شخص منهم 10.688، رجل و 3.753 طفل و 2.361 امرأة وجرح 26405 آخرين . في حين أن هناك مئات الآلاف الذين قضوا بسبب الآثار غير المباشرة للعدوان .
- وقد تطرق التقرير إلى أبرز عشرين جريمة طالت المدنيين مثل الصالة الكبرى وقنبلة فج عطان وحافلة اطفال ضحيان واستهداف الأعراس والأسواق.

ج- <u>استهداف وتدمير البني التحتية والأعيان المدنية</u>

1.المُستشفياتُ والمراكزُ الصّحيّة

- تم تدمير 483 مُستشفى ومرفقاً ومُنشأةً صحيّة، بين تدميرٍ كاملٍ و جُزئيّ، ممّا أدّى إلى توقّف المُستشفياتِ عن العمل كليّاً بنسبة 60% ،وأصبح 1.300 مرفقٍ صحيّ يعملُ جُزئيّاً ومعرض للتوقّف عن تقديم الخدماتِ الصّحيّة مع استمرار الحصار.
- استهداف وإحراق 92 سيارةَ إسعافٍ ظاهراً عليها الشّارةُ الدوليّة (الهلال الأحمر) الواضحة على سقف وجوانب تلك السّيارات.
- استهداف المُستشفياتِ التي تشرفُ عليها وتديرُها مُنظمة أطباء بلا حدود في عددٍ من المُحافظات (صعدة ، حجّة ، والحديدة).
- استهداف مصانع الأدوية، ومصنعينِ لإنتاج الأكسجين الخاصّ بالمُستشفيات والمراكز الصّحيّة.

2-المُؤسساتُ التعليميّة

- تشيرُ الإحصائيّاتُ الأوليّة إلى تضرر 3553 منشأة تعليمية وتربوية حكومية وخاصة ، حيث تسبب الغارات في تدمير أكثر من 402 مدرسة تدميراً كلياً ، وتدمير اكثر من 1484 مدرسة تدميراً جزئياً ، وإغلاق 666 مدرسة ؛ كما انقطعتْ مُرتباتُ 194,417 مُعلماً ومُعلمّة منذ سبتمبر 2016م حتى

يونيو2020م، بين أولئك المُعلمين والمُعلمات 89,840 مُعلماً ومُعلمّة من القُوى العاملة في المُنشآت المُتضرّرة، أي بنسبة 29.6% من إجمالي القُوى العاملة في التربية والتعليم،وترتب على ذلك عدمُ ذهاب نحو 4,435,409 طالب وطالبة إلى المدارس. كما تم تدمير اكثر من 42 جامعة وكلية حكومية واهلية ، وكذا تدمير 65 معهداً فنياً وتقنياً (صناعي ، زراعي، تجاري ،بحري ..الخ) وكليات المجتمع .

3-منشآت وزارة النقل

- **المطاراتُ المدنيّة**

- في 26 مارس 2015م قامتْ دولُ تحالفِ العُدوان باستهدافِ مطار صنعاء والبنيّة التحتيّة للطيران المدنيّ والأرصاد، وقامت لاحقاً باستهدافٍ صاروخيٍّ مُباشرٍ بمئاتِ الغارات على مُنشآتِ المطاراتِ المدنيّة، بما فيها المَدْرَجاتُ والتجهيزاتُ الفنيّة، واستهدفت بشكل مُباشرٍ اربع طائراتٍ مدنيّةٍ كانتْ جاثمة في مطاري صنعاء وعدن.
- قامتْ دولُ تحالفِ العُدوان - في بداية العُدوان - بإغلاق الأجواء اليمنيّة وعرقلة ومنع العديد من شركاتِ الطيران من الهُبوط في المطارات وعُبُور الأجواء اليمنيّة.
- تمّ إجبارُ الرِّحلات من و إلى اليمن على الهُبوط في مطار بيشة السُّعوديّ؛ لتفتيش الطائراتِ والرُّكاب في بداية العُدوان وقبل إغلاق مطار صنعاء الدّوليّ أمامَ الرّحلات المدنية.
- قام تحالفُ العُدوان الأمريكي السعودي الإماراتي بإصدار خطابٍ من وزارة الدّفاع السُّعوديّة بتاريخ 8 أغسطس 2016م ينصُّ على منع حركة الطيران للرّحلات المدنيّة والإنسانيّة من وإلى مطار صنعاء الدّوليّ بشكلٍ كاملٍ إبتداءً من تاريخ 9 أغسطس 2016م ولمدّةِ 72 ساعة، تمّ تمديدُها دون إشعارٍ أو سببٍ حتّى يومنا هذا.
- تشيرُ الاحصائيّاتُ إلى أنّ الضّرباتِ المُتكرّرةَ على مطاراتِ الجُمهوريّة اليمنيّة أدّتْ إلى تدمير وتضرُّر 9 مطاراتٍ مدنيّةٍ، منها صالة التشريفاتِ بمطار صنعاء، والمبنى الجديد لمطار صنعاء الدّوليّ قيد الإنشاء، مع استمرار قصفها واستهدافها أكثرَ من مرّةٍ، وتدمير 6 قطاعاتٍ للطيران المدنيّ والأرصاد ؛ فضلاً عن قيام دول تحالفِ العُدوان أكثرَ من مرّةٍ بمنع طائراتِ الأمم المُتحدة والمُنظمات الإنسانيّة من الهُبوط في مطار صنعاء الدّوليّ، حتّى وصل الحالُ بدول تحالفِ العُدوان إلى منع طائرةٍ يمنيّةٍ من الهُبوط في مطار عدن بداية شهر يوليو 2019م.

- كما تسبّب استهدافُ العُدوان لقطاع الطيران المدنيّ والأرصاد إلى فقدان ما يقاربُ 80% من العُمّال لوظائفهم .

- **الموانئُ البحريّة**

- لم تكتفِ دولُ تحالفِ العُدوان الأمريكي السعودي الإماراتي بفرضِ الحصار الشّامل على كاملِ منافذ اليمن، بما فيها الموانئُ البحريّة، بل قامتْ بقصفِ 14 ميناء ومنفذاً برياً ، وما زال العُدوانُ مُستمرّاً في شنّ هُجومه عليها بأكثر من عمليّةٍ عسكريّةٍ، وإتلاف وإحراق الرّافعات الخاصّة بها، ومنع السُّفن المُحمَّلة بالموادّ الغذائيّة والدّوائيّة والنفطيّة التابعة لعددٍ من التجّار ورجال الأعمال من إنزالِ حُمولتها في الموانئ اليمنيّة ،ومنع السُّفن المُحمّلة بالمُساعداتِ الإنسانيّة من دخول اليمن.

- **الموانئ البرية**

- استهدفت دول العدوان العديد من الموانئ البرية ،مثل ميناء الطوال وميناء علب، مما ألحق أضراراً وخسائر مادية كبيرة .

4- مُؤسّساتُ وشبكاتُ الاتصالات

- تبيّنُ الإحصائيّاتُ الأوليّة أنّ دولَ تحالف العُدوان دمّرتْ أكثرَ من (1,030) موقعاً ومُنشأةً وشبكة اتصالاتٍ وتقنية معلوماتٍ حكوميّة وخاصّة : 399 مُنشآةً تابعة لمُؤسّسة الاتصالات ، 28 مُنشأةً تابعة للهيئة العامّة للبريد ، 3 مُنشآتٍ تابعةٍ لشركة تيليمين ، 119 مُنشأةً تابعة ليمن موبايل ، 204 مُنشآتٍ تابعةٍ لشركة سبأفون، و277 مُنشأةً تابعة لشركة (MTN). ويُقدّرُ عددُ الأجهزة والمُعداتِ الخاصّة بالاتصالات المُحتجزة لدى دول تحالف العُدوان - خلالَ خمسِ سنواتٍ من العُدوان - بـ (104 أجهزة محطات، 3 ملحقات محطات، 13 جهازَ تراسُلٍ واتصالات).

5-مُؤسّساتُ وشبكاتُ الكهرباء

- يعيشُ ملايينُ اليمنيين - منذ أكثر من خمسِ سنواتٍ - في ظلامٍ دامسٍ- نتيجة توقّف مُؤسّساتِ وشبكات الكهرباء عن تقديم خدماتها الحيويّة؛ بسبب استهدافها من قبل دول تحالف العُدوان في مُختلف مُحافظاتِ الجُمهوريّة ،وقد مُنيَ قطاعُ الكهرباء بأضرارٍ وخسائرَ كبيرةٍ، تُقدّرُ بملياراتِ الدولارات .

- تشيرُ الإحصائيّاتُ إلى تدمير نحوَ (538) مُنشأةً وشبكة ومحطة كهرباء تدميراً كلياً وجزئياً منذ بداية العُدوان.

6- مُنشآتُ السُّلطة القضائيّة

- تمّ تدميرُ نحو 41 من المَجْمَعَاتِ القضائيّة والمباني والمحاكم تدميراً كلياً وجزئياً، بما تحويه من أثاثٍ وتجهيزاتٍ ووثائقَ قضائيّةٍ وملفات قضايا مُواطنين مُختلفة، كما طال ذلك الاستهدافُ المُتعمَّدُ منازلَ عددٍ من القُضاةِ وتدميرها بشكلٍ كاملٍ على رُؤوس ساكنيها، مثل استهدافُ منزل القاضي يحيى ربيد، الذي أدّى إلى قتله وأفراد أسرته في يناير 2016م،بالإضافة إلى إتلاف أرشيف عددٍ كبيرٍ من محاكمِ الجمهوريّة، وتعطيلِ العمليّة القضائيّةِ منذ بداية العُدوان، وما زالتْ مُعظمُ تلك المحاكمِ والمُنشآتِ لا تؤدّي عملها بشكلٍ مطلوبٍ؛ بسبب مُواصلة العُدوان استهدافَ مُنشآتِ السُّلطة القضائيّة.

7- مُنشآتُ وزارةِ الداخليّة

- عمدتْ دولُ تحالف العُدوان - بشكلٍ مُمنهجٍ - إلى استهدافِ جميع المُنشآتِ التابعة لوزارة الداخليّة؛ بهدف تحييدها عن أداء المهامّ المنوطة بها .
- بلغ عددُ الغارات التي شنتْها دولُ تحالف العُدوان على مُختلف الأجهزة الأمنيّة 1748 غارةً منذ 26 مارس 2015م حتّى 31 ديسمبر 2019م، نتج عنها تدميرُ 477 مُنشأةً أمنيّة، واستشهادُ 178عنصراً أمنيّاً، وأصابة 139 آخرين بجُروحٍ بليغةٍ أثناءَ أدائهم واجبَهمُ الأمنيَّ في تلك المرافق الأمنيّة المُختلفة.

8- الطرقُ والجُسُور

- تشيرُ الاحصائيّاتُ إلى أنّ هجماتِ دول تحالفِ العُدوان - خلالَ أكثر من خمسِ سنواتٍ - تسببتْ في تدمير وإعطابِ وإتلافِ نحوَ 4.976 كم من الطرق، و 101 جسر عُلوي ، إلى جانبِ إحراقِ أكثرَ من 6.278 وسيلة من وسائلَ النقل المُختلفةٍ بمَن كان على متنها.

9- المُنشآتُ النفطيّة

- تكبَّد القطاع النفطيُّ في اليمن خسائرَ مُباشرةً وكبيرةً جدّاً جرّاءَ العُدوان الذي استهدفه بشكلٍ مُتعمَّدٍ مُباشرٍ وغير مُباشر، خاصَّة أنّ الأضرارَ طالتِ المُنشآتِ النفطيّة من مصافٍ وخزاناتٍ وصهاريجَ وخُطوطِ الأنابيبِ ومحطاتٍ، وفقدتِ اليمنُ عائداتِ مبيعاتِ أكثرَ من 90 مليونَ برميلٍ يمثلُ إنْتَاجَ اليمن من النفطِ الخام سنويّاً.

- سعتْ دول تحالف العدوان إلى إتخاذِ إجراءاتٍ وتدابيرَ وقيودٍ تعسُّفيّةٍ على المُشتقاتِ النفطيّة التي يتمّ استيرادُها من الخارج عبرَ البواخر والسُّفن المُحمَّلة بها من خلال منعها من دخول ميناءِ الحديدة، رغمَ استكمال إجراءاتِ التفتيش من قبل آلية الأمم المُتحدة للتحقق والتفتيش في ميناء جيبوتي، ولأكثرَ من مرّةٍ قامتْ دولُ تحالفِ العُدوان بمنع سُفنٍ وبواخرَ مُحمَّلةٍ بمُشتقاتِ النفطِ والغاز من دخول ميناء الحديدة.
- إلى جانبِ ذلك ترفضُ دولُ تحالف العُدوان ، ومعها أدواتُها من اليمنيين المُرتزقة السَّماحَ بصيانةِ الخزان العائم صافر وإصلاحه، وقد قامتْ حُكومة الإنقاذ الوطنيّ بصنعاء بمنح تأشيراتِ دخول للفريق الفنيّ التابع للأمم المُتحدةِ المُكلف بإجراءِ عمليّة التقييم والصّيانة الأوليّة للخزّان ،ورحبت بوصوله في اقرب وقت ممكن.
- وفقاً للإحصائيّاتِ فإنّ دولَ تحالفِ العُدوانِ قد دمرت أكثرَ من (472) محطّة وقود وغاز تدميراً كلياً وجزئياً ، وأحرقتْ وأعطبَتْ أكثرَ من (291) ناقلة نفطٍ وغازٍ ، بالإضافة إلى 163000 اسطونة غاز منزلي.

10- المُنشآتُ الإعلاميّة

- تشيرُ الاحصائيّاتُ الأوليّة إلى أنّ قطاعَ الإعلام - بمُختلفِ مُؤسّساته ومُنشآته العامّة والخاصّة - تكبّد أضراراً فادحة، حيثُ تضرّرتْ ودُمِّرتْ أكثرُ من(47) مُؤسّسة إعلاميّة (مرئيّة ومسموعة ومقروءةً)، إلى جانبِ تدمير وتضرُّرِ أكثرَ من (28)مركزَ إرسالٍ إذاعيّاً وتلفزيونيّاً.

11- المُنشآتُ الرّياضيّة

- تشيرُ الإحصائيّاتُ إلى تعرّضِ أكثرَ من (131) مُنشأةً رياضيّة لغاراتٍ مُباشرةٍ شنتْها طائراتُ دول تحالفِ العُدوان ، تسبّبتْ بتدمير تلك المُنشآتِ والمقارّ الرّياضيّة، وأحدثتْ أضراراً بالغة في منازلِ المُواطنين المُجاورة، كما تسبّبتْ في سُقوطِ العديدِ من القتلى والجرحى.

12-استهدافُ الأعيان الدّينيّة والثقافيّة

- قامتْ دولُ تحالف العُدوان بتنفيذ هجماتٍ عسكريّةٍ مُتعمّدةٍ ومُمنهجةٍ على نطاقٍ واسعٍ دمّرتْ من خلالها عدداً كبيراً من المساجد والأماكن الأثريّة و البُنى الثقافيّة و السّياحيّة، حيثُ تمّ تدميرُ أكثرَ من 1,324 مسجداً تدميراً كُليّاً وجزئياً، واستهداف عدد من المقابر والأضرحة، وتدمير 417

موقعاً أثريّاً ومَعْلماً تاريخيّاً ومُمتلكاتٍ ثقافيّة تدميراً كلياً وجزئياً، وتدمير أكثر من 364 مُنشأةً ومقرّاً سياحيّاً تدميراً كلياً وجزئياً.

د- جريمةُ الغَدْر

- ارتكبتْ دولُ تحالفِ العُدوانِ جريمة الغَدْر مُنذُ أوّل يومٍ أعلنتْ فيه بّدْءَ عمليّاتها العسكريّة في اليمن فجرَ يوم الخميس 26 مارس 2015م، و خلالَ العُدوان أعلنت دول التحالف عدّةَ هُدناتٍ بدعاوى إنسانيّةٍ مُضللةٍ، ولكنّها كانتْ تخرقُها قبلَ أن يجفَّ حبرُ تلك الإعلانات. وهناك سيلٌ من التضليل الإعلاميّ والخداع المُمنهج مارستْه دولُ تحالفِ العُدوان حولَ وقفِ إطلاق النّار والسّماح بإدخال الموادّ الغذائيّة والدّوائيّة ومُشتقات النفط، وكان كلُّ ذلك ذرّاً للرّماد على العيون، ومُحاولة لامتصاصِ رُدودِ الفعلِ الدّوليّة على جرائمها في اليمن، والظهور بمظهر المُلتزم بالقانون الدّوليّ الإنسانيّ، والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان، ولإعادة ترتيب أوراقها العسكريّة.

هـ-التهجيرُ والإخفاء القسريّ

- قامتْ دولُ تحالف العُدوان ومُرتزقتُها ومليشياتُ المجلس الانتقالي باستهدافِ أبناء المُحافظاتِ الشّماليّة المُقيمين في عددٍ من المُحافظاتِ الجنوبيّة المُحتلة، بعمليّة تهجيرٍ قسريٍّ واسعةٍ للمواطنين، حيثُ تمّ تهجيرُ 3,163 شخصاً إضافة إلى تهجير 1,034 أسرةً من أبناء مُحافظاتٍ شماليّةٍ مُختلفةٍ كانتْ تعيشُ في العاصمة عدن، أغلبُهم من مُحافظة تعز، كما تّم الاعتداءُ الجسديُّ على 374 مُواطناً مُهجّراً بالضّرب والسّحل والشتم، وارتكاب مُختلفِ الجرائم بحقهم.
- في يوليو 2016م قامتْ دولُ تحالف العُدوان عبرَ عُملائها من الجماعاتِ المُسلحة التابعة لتنظيم القاعدة بمُحافظة تعز بارتكابِ أبشع الجرائم بحقّ آل الصّراري وآل الجنيد وآل الرُّميمة من قتلٍ وسحلٍ وصلبٍ لعددٍ من أبناء تلك الأسر وإحراق بعضهم على مرأىً ومسمعٍ من الجميع، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بحجز عددٍ من النساء والأطفال بشكلٍ جماعيّ وإلزامهم بشكلٍ قسريٍّ بالخُروج من منازلهم وقُراهم إلى أماكنَ بعيدةٍ، كما قاموا أيضاً بهدمِ أضرحة الموتى، وتدمير منازل المُواطنين، والمساجد التابعة لتلك القرى .
- هناك عشراتُ الأشخاص الذين تمّ اخفاؤهم قسرياً أحتجزوا وزُجّ بهم في أماكنَ سرّيةٍ أنشأتْها قواتٌ تابعة لدولتي الإحتلال الإماراتيّة والسّعوديّة منذ بداية العُدوان حتّى الآن، حيثُ لوحظ في

مارس 2016م ومايو 2018 اختفاءُ أكثرَ من 51 مُواطناً ،مُعظمُهم من الشّباب في مُحافظاتِ عدن ولحج وأبين وحضرموت وشبوة، ولم يُعرفْ مصيرُهم حتّى اليوم .

و- <u>الاغتصاباتُ والاختطافاتُ</u>

- تعرّض العديدُ من المُواطنين اليمنيين، رجالاً ونساءً وأطفالاً،لجريمتي الاختطاف والاغتصابِ من قبل جُنودِ ومُرتزقةِ دول تحالفِ العُدوان من الدّاخل والخارج في المُحافظاتِ والمُديريّات التي تديرُها.

ز- <u>استخدامُ الأسلحة المُحرَّمة</u>

- استخدمتْ دولُ تحالف العُدوان - منذُ بداية عُدوانها وهجومِها على المُدن اليمنية - العديدَ من الأسلحة المُحرّمة دوليّاً، ومن بين تلك الأسلحة قنابلُ وذخائرُ أمريّكية وبريطانيّة وبرازيليّة وفرنسيّة وصهيونيّة الصنع، وغيرها كـ (العُنقوديّة،الانشطاريّة،الفراغيّة،الصّوتيّة،النيترونيّة ،والفسفوريّة ،واليورانيوم).

ح- <u>السُّجونُ السّريّة .</u>

- أنشأتْ دولة الإمارات أكثرَ من 18 سجناً سريّاً في عدن والمُحافظات الجنوبيّة وقامتْ باعتقال واحتجاز عددٍ من أبنائها الذين لم يُعرفْ مصيرُهم حتّى هذه اللحظة ، إلى جانب العديد من السجون السرية التابعة لمليشيا حزب الإصلاح في مُحافظة تعز ومنها السُّجون التابعة للقياديّ السّلفيّ (عادل عبده فارع الذبحاني) والمُكّنى بأبي العبّاس، والمُصنّف ضمنَ قوائم الإرهاب، بالإضافة إلى سيطرة تنظيمُ داعش الإرهابيّ وعدد من الجماعات الإرهابية الأخرى على العديد من الأماكن وتحويلها إلى معتقلات وسكنٍ لعناصره المُسلحة .
- تشيرُ الإحصائيّاتُ الأوليّة - التي وثقتْها وزارةُ حقوق الإنسان - إلى وجودِ 2700 شخصٍ في تلك المُعتقلات، بالإضافة إلى مئاتِ المخفيين قسراً الذين لم يُعرفْ مصيرُهم حتّى اليوم.
- كما قامتِ الإماراتُ والسّعوديّة باعتقال أبناءِ مُحافظةِ عدن والمُحافظات الجنوبيّة في سُجونٍ سريّةٍ في الإماراتِ والسّعوديّة وإثيوبيا وأرتيريا، وكذلك في البوارج التابعه لهما، وتمّ ارتكابُ أبشع الجرائم في حقهم وإهانتهم واغتصاب بعضِهم داخلَ السُّجون.
- وهناك سُجونٌ سريّة في مُحافظاتِ عدن وحضرموت وسُقطرى خارجَ القانون تُديرُها تشكيلاتٌ عسكريّة خارجة عن سيطرة حُكومة هادي، وتشرفُ عليها قواتٌ إماراتيّة، منها قواتُ الحزام الأمني في عدن، وقواتُ النُّخبة الحضرميّة في المكلا الخاضعتان بصُورةٍ مُباشرةٍ لإشراف دولةِ الإمارات .

- كما أنّ هناك مُعتقلاتٍ غيرَ قانونيّةٍ تتبعُ إدارةَ أمن مُحافظة عدن، وجميعُها خاضعة - بصُورةٍ مُباشرةٍ - لمن يُسمَّى مُحافظ مُحافظة عدن السّابق عيدروس الزبيدي، ومن يُسمَّى مُديرَ أمن المُحافظة السَّابقَ العميد شلال شائع.

ط-الاحتلالُ وانتهاكُ السّيادة اليمنيّة

- بعدَ مُرور أكثرَ من خمس سنواتٍ أصبحتْ الأهدافُ الحقيقية لدول تحالفِ العُدوان واضحة للعيان، ومنها احتلالُ عددٍ من المُحافظاتِ والجُزر اليمنيّة التي تحظى بموقعٍ جُغرافيٍّ هامٍّ وتمتلكُ عدداً من الثرواتِ الطبيعيّة، كمدينة عدن وشبوة وجزيرتي سُقطرى وميون، وأجزاءٍ من مُحافظة حضرموت، ومُحافظة المهرة؛ من أجل استغلال مواردَ وإمكانيّاتِ تلك المناطق التي تتوفرُ فيها حقولُ ومنابعُ النفط والغاز والموانئ وغيرها.

ك. دعمُ الجماعات الإرهابيّة (القاعدة ، داعش)

- هناك علاقةٌ وثيقة بين تنظيمي القاعدة وداعش ودولِ تحالفِ العُدوان ومُرتزقته، تظهرُ في عدّةِ صُورٍ تتمثل في : المُشاركة في العمليّات القتاليّة ضد الجيش واللجان الشعبية،و المشاركة في التدريب، وتعيينُ حكومة هادي عناصر من تنظيمي القاعدة وداعش في المناصب القياديّة، وقيام تحالف العدوان باستقطابُ و تجنيد العناصر التي تنتمي إلى التنظيم للعمل لصالح دول العُدوان، وتبادلُ المعلومات بين تنظيم القاعدة من جهةٍ وبين دول العُدوان ومُرتزقته من جهةٍ أخرى، والدعم العسكري لعناصر التنظيمين من قبل تحالف العدوان، والدعم الإعلامي، والتعاونُ في ملف الأسرى.

ل. الجرائمُ المُرتكبَة بحقّ الأسرى

- تعرّض أسرى الجيشِ واللجانِ الشّعبيّة في سُجون دول تحالفِ العُدوان ومُرتزقتها لأبشعِ أنواع الجرائم، سواءٌ المُباشرةُ أم غيرُ المُباشرة .
- لم تكتفِ دولُ تحالف العُدوان بانتهاكِ حُقوقِ أسرى الجيش واللجان الشعبيّة، بل انتهكتْ كذلك حقوقَ أسراهمُ المتواجدين في أماكن الاحتجاز التابعة لحُكومة الإنقاذ الوطنيّ، من خلال استهداف طيران التحالف لهم كما حصل في سجنَ الشّرطة العسكريّة و سجن كليّة المُجتمُع بمحافظة ذمار.

م- **تجنيدُ الأطفال**

- منذ بداية العُدوان تقومُ السُّعوديّة والإماراتُ ومُرتزقتهما بزجِّ الأطفال في جبهاتِ القتال بحسبِ تقاريرَ عددٍ من المُنظمات الحُقوقيّة.
- كشفتْ مُنظمة سام للحقوق والحريّات أنّ السُّعوديّة تستدرجُ مُقاتلين يمنيين، بينهم أطفالٌ، عبرَ شبكاتِ اتجار بالبشر؛ للقتال في حُدودها الجنوبيّة مع اليمن .
- كما كشفتْ صحيفة نيويورك تايمز الأمريكيّة عن قيام السُّعوديّة والإمارات بتجنيد أطفالٍ سُودانيين للحرب في اليمن .
- ويؤكدُ تقريرٌ لمُنظمةٍ حقوقيّةٍ أنّ جماعة ما يُسمّى المجلسَ الانتقاليّ المدعومَ إماراتيّاً قامتْ بتجنيدِ 297 من المُهاجرين الأفارقة ،بالإضافة إلى 367 طفلاً.

سابعاً :- آثارُ العُدوان والحصارِ في الشّعب اليمنيّ

- أدّى العُدوانُ والحصارُ إلى بُروز أسوأ كارثةٍ إنسانيّةٍ في العالم، بحسبِ إفاداتِ الأمم المُتحدة،وأصبحتِ اليمنُ على شفير المجاعة، ونجم عنها سُقوط مئاتِ الآلاف من المُواطنين بسببِ الأمراض وسُوء التغذية، وتدني الخِدْماتِ الصّحيّة، وضعف القدرةِ الشرائيّة للمُواطنين، وعدم التمكّن من السّفر إلى الخارج للعلاج؛ بسببِ إغلاقِ مطار صنعاء .

أ- **سُوءُ التغذية**

- يعاني 20مليونَ يمنيّ من انعدام الأمن الغذائي، بينهم 8,400,000 مُواطنٍ يعانون من انعدام الأمن الغذائيّ الحاد، و7 ملايين يمنيّ يشارفون على الدّخول في مرحلة المجاعة، و10 ملايينَ يمنيّ لا يعرفون من أين ستأتي وجبتُهمُ التّالية.
- 24مليونَ يمنيٍّ 80 % من السّكان بحاجةٍ إلى مُساعداتٍ غذائيّةٍ مُنقذةٍ للحياة.

ب- **تدني الخِدْمات الصّحيّة**

- أدّى استهدافُ القطاع الصّحيّ إلى تدنٍّ كبيرٍ في الخِدْماتِ الصّحيّة، حيثُ تجاوزتْ نحو 97% من المُعدّاتِ والمُستلزماتِ والأجهزة الطبيّة والصّحيّة عُمرَها الافتراضيّ، وباتتْ مُهدّدةً بالتوقّف في أيّ وقتٍ، وتسبّبتِ العمليّاتُ العسكريّة والحصارُ الجائرُ في مُغادرة 95%من الكوادر الطبيّة الأجنبيّة العاملة في اليمن، بالإضافة إلى عدم توفر 12 صنفاً من أدوية ذوي الأمراض المُزمنة خاصّة السّرطان، وتعثر نقل 362 صنفاً من الأدوية، وتم حظر بعض الموادّ الطبيّة اللازمة للصّناعات

الدّوائيّة، ومنع دخولها وعرقلة وصُول شُحناتِ الأدوية والمُستلزمات الطبيّة رغمَ حيازتها وثائقَ المُوافقة على الاستيراد، وفرض إجراءاتٍ تعسُّفيّةٍ على دخول السُّفن والبواخر المُحمّلة بالأدوية، ما تسبّب في إتلافها.

- عجز 320 ألفَ مريضٍ عن تلقي العلاج بالخارج بسبب إغلاق مطار صنعاء الدّوليّ.
- لا يوجدُ حتّى الآن أيُّ جهاز تشخيصٍ لمُعالجة مرضى القلب أو تركيب دعاماتٍ وصمّاماتٍ قلبيّةٍ، حيثُ يحتاجُ أكثرُ من 30 ألفَ مريضٍ إلى دعاماتٍ قلبيّةٍ، ويحتاجُ أكثرُ من 30 ألفَ آخرينَ إلى صمّاماتٍ قلبيّةٍ، وهؤلاءِ وغيرُهم مرضى بأمراضٍ مُزمنةٍ وخطيرةٍ، ويحتاجون إلى أدويةٍ دائمةٍ.
- كما أنّ الاستهدافَ المُباشرَ لعددٍ من المُستشفياتِ وانقطاع الرواتبِ وإغلاقِ مطارِ صنعاء تسبّب في إغلاق 7 مراكزَ من مراكز الغسيل الكلوي من إجمالي 28 مركزاً، وانعدام أكثر من 19 نوعاً من المُستلزماتِ الطبيّة والتشخيصيّة .

ج- **تدني الخِدْماتِ التعليميّة**

- تأثر قطاع التعليم وتوقفتِ العمليّة التعليميّة بمُستوياتِها المُختلفة (تعليمٌ أساسيٌّ - تعليمٌ عالٍ - تعليمٌ فنيٌّ ومهنيٌّ) نتيجة استهداف المدارس والجامعاتِ والمعاهدِ التعليميّة والمرافق التعليمية ، واستمرار انقطاع رواتب المُعلمين والمُعلمات ،وتوقفتِ العمليّة التربويّة والتعليميّة في عددٍ من المدارس والجامعاتِ والمعاهدِ الفنيّة والتقنيّة في مُعظم المناطق التي استهدفتْها دولُ تحالف العُدوان، بالإضافة إلى النقص الحادِّ في النفقات التشغيليّة، كلُّ ذلك أدّى إلى حِرمانِ عشراتِ الآلاف من الأطفال من حقهم في التعليم، وارتفاع نسبة تسرُّب التلاميذ من الصُّفوف الدّراسيّة إلى 47%، أي 2.9 ملايين طفلٍ، مُقارنة ب5.27 % قبلَ العُدوان، بالإضافة إلى توقف آلافِ الطلاب المُلتحقين بالمعاهدِ والجامعاتِ عن الاستمرار في الدّراسة؛ بسببِ قلة الإمكانيّات الماليّة في أبسطِ صُورها.

د- **توقّفُ صرفِ مُرتّباتِ مُوظفيّ الدّولة**

- تسبّب انقطاع دفع رواتب المُوظفين - الذين يمثلون مع مَن يعولونهم ما نسبته 35% من سُكان الجُمهوريّة اليمنيّة - في حُدوثِ عجزٍ كبيرٍ لدى الأسر،وعدم قدرتهم على توفير الموادّ الغذائيّة والدّوائيّة ومياه الشّرب، التي أصبحتْ مُرتفعةَ الثمن وغيرَ مُتوفرةٍ في الأسواق.

هـ- **إغلاقُ مطار صنعاء الدّوليّ**

- فرض تحالفُ العُدوان الأمريكي السعودي الإماراتي حظراً شاملاً على مطار صنعاء الدّوليّ منذُ أغسطس 2016م ، وكان لذلك آثارٌ وانعكاساتٌ سلبية كبيرةٌ على المُواطنين وتظهرُ احصائيّات وبياناتٌ صحيّة بأنّ أكثرَ من 45 ألفَ مريضٍ تُوفوا لعدم تمكنهم من السّفر إلى الخارج لتلقي العلاج، وأنّ أكثرَ من مليون مُواطنٍ يمنيّ يُعانون من أمراضٍ مُزمنةٍ ويحتاجون للسّفر إلى الخارج لتلقي العلاج وإنقاذ حياتهم، كما أن هناك أكثرَ من 362 صنفاً دوائياً تنقل عبرَ الجو وتحتاجُ إلى ظروفِ نقلٍ خاصّةٍ (تبريد)، وهي شبهُ مُنقطعةٍ في السّوق منذ إغلاقِ مطار صنعاء الدّوليّ.
- لم يتمكن أكثرُ من 50 ألفَ مُواطنٍ يمنيّ مع مُعظم أفراد أسرهم من العودة إلى أرض الوطن؛ بسبّبِ القيُود التعسُّفيّة التي اتخذتْها دولُ تحالف العُدوان ، وقرارها غير الإنسانيّ بإغلاق مطار صنعاء .
- كما أنّ استمرارَ حظر الرّحلات من وإلى مطار صنعاء الدّوليّ تسبّب في تشتُّتٍ أُسريّ غيرِ مسبوقٍ، حيثُ يوجدُ أكثرَ من أربعة ملايين مُغتربٍ يطالبون بفتح مطار صنعاء الدّوليّ من أجل زيارة أقاربهم.
- فقد مئاتِ الطلاب منحَهمُ الدّراسيّة، ولم يتمكنوا من السَّفر للالتحاق بمؤسّساتهمُ التعليميّة في الخارج نتيجة إغلاق المطار.

و- **الأمراضُ والأوبئة القاتلة**

- بسبب العُدوان والحصار تُوفيَ عددٌ من المُواطنين، مُعظمُهم من النساء والأطفال، جرّاءَ سُوءِ التغذية وانعدام الأمن الغذائيّ وانتشار الأمراض والأوبئة وضعف الرّعاية الصّحيّة، كما أدّى العُدوانُ والحصارُ إلى ارتفاع عددِ الإصاباتِ المرضيّة المُزمنة، سواءٌ أمراضُ السّرطان بجميع أنواعها والتي نتج أكثرُها جرّاءَ استخدام تحالف العُدوان أسلحة مُحرّمة دوليّاً، أم أمراضُ الفشل الكلوي وأمراض مُتعلقة بالقلب والكبد وغيرها.

ز- **تشوُّهاتُ الأجنَّة والمواليد**

- تستخدمُ دولُ تحالف العُدوان أسلحةً وذخائرَ كانتْ سبباً مُباشراً لتشوّهات الأجنّة والمواليد، خُصُوصاً تلك التي تمّ استخدامُها في مُحافظاتِ صعدة والحديدة وصنعاء وتعز.

ح- الفئاتُ الأكثرُ تضرُّراً

1. الأطفال

- كان الأطفالُ ومايزالون من أكثر الفئاتِ تأثراً جرّاءَ العُدوان والحصار المفروض على اليمن، حيثُ تشيرُ الاحصائيّاتُ إلى أنّ طائرات دول تحالف العُدوان تسبّبتْ في مقتل 3753 طفلاً وجرح 4036 آخرين، وإلى جانبِ الاستهداف المُباشر للأطفال فقد كانوا عُرضةً للموت بسبب الأمراض وسُوء التغذية، وفيما يأتي أبرزُ الإحصائيات في هذا المضمار:

- هناك أكثر2.9 ملايين طفلٍ دون الخامسة مُصابون بسُوءِ التغذية من أصل 5.4 ملايين طفل، وبنسبة 55% .
- 500 ألفِ طفلٍ مُصابون بسُوءِ التغذية الوخيم.
- يتوفى طفلٍ كلّ 10 دقائق .
- يعاني 86% من الأطفال دون سنّ الخامسة من أحد أنواع "فقر الدم"، و46 % منهم من "التقزّم".
- يموت265 ألفَ طفلٍ سنويّاً بسبب أحد الأمراض الخمسة "الالتهاب الرّئوي، الإسهال، الحصبة، الملاريا، سُوء التغذية"، ولم تكنْ نسبة الوَفَيَاتِ السّنويّة قبلَ العُدوان تتجاوزُ 80 ألفَ طفل.
- 7.4ملايين طفلٍ يمنيّ بحاجةٍ إلى مُساعداتٍ إنسانيّة، بحسبِ مكتبِ تنسيق الشؤون الإنسانيّة.
- 80 ألفَ طفلٍ مُصابون باضطراباتٍ نفسيّةٍ، بسبب أصواتِ الطائرات وانفجاراتِ الصّواريخ.

2- النساء

- النساء هُن الفئةُ الاشدُّ تضرراً إلى جانبِ الأطفال، حيثُ إنّهنَّ أكثرُ الضّحايا الذين سقطوا تحتَ الأنقاض والتراب وأكوام الحجارة التي تناثرتْ على رُؤوسهنَّ جرّاءَ استهدافِ منازلهنَّ وأماكن تجمعاتهنَّ، حيثُ يُقدّرُ عددُ القتلى من النساء 2,361 امرأةً والجرحى 2994 أمراة،أمّا الأضرارُ غيرُ المُباشرة التي لحقتِ المرأةَ اليمنيَة - خلالَ أكثر من خمسِ سنواتٍ - فقد تمثلتْ في سُوء التغذية، الإجهاض، النُّزوح، الوفاة أثناءَ الولادة وغيرها.

3- المُهمّشون

- لم تكنْ هذه الفئة الكادحةُ بمنأىً عن هجماتِ تحالف دول تحالف العُدوان المُباشرة والمُتعمّدة، حيثُ تمّ استهدافُ تجمّعاتِهمُ السّكانيّة في عددٍ من مناطق مُحافظاتِ الجمهورية .

4- النازحون

- تشيرُ احصائيّاتُ الجهاتِ الرّسميّة إلى أنّ ما يزيدُ على 583.735 أسرةً نزحتْ من منازلها وقراها ومُدنها ومُحافظاتها إلى مُحافظاتٍ أخرى؛ بحثاً عن أماكنَ مأمُونةٍ لها ولأطفالها ونسائها، و عددَ أفراد تلك الأسر تُقدّرُ بـ 4.086.145 نازحاً، مُعظمُهم من الأطفال والنساء، وقد تمّ استضافتُهم في كثيرٍ من المُحافظات من قبل عددٍ من الأسر، ممّا أثر أيضاً في الاحتياجات اللازمة من الغذاء والإيواء والموادّ الأساسيّة المنزليّة لكلّ من النازحين والمُضيفين على حدٍّ سواء.

5- اللاجئون

- يُقدرُ عددُ اللاجئين والمُهاجرين غير الشرعيين في اليمن بنحو 1.300.000 لاجئ ومهاجرٍ من عدّة دولٍ، ومعظم اللاجئون والمُهاجرون من القرن الأفريقي ، وقد تمّ إنشاءُ مُخيماتٍ لإيوائهم في عددٍ من المُحافظات، كمُخيم البساتين وميفعة وخرز، وبما من شأنه توفيرُ الحماية لهم، ويتواجدُ اللاجئون بشكلٍ أكبرَ في أربع مُحافظاتٍ هي صنعاء وعدن ولحج وتعز وشبوه، وقد تعرض اللاجئين والمهاجرين للعديد من الانتهاكات بما في ذلك استهداف مخيماتهم من قبل تحالف العدوان.

6. ذوو الإعاقة

- تسببتْ عمليّاتُ تحالف دول العُدوان بشكلٍ مُباشرٍ في خلق انتكاسةٍ غير مسبوقةٍ للأشخاص ذوي الإعاقة، وألحقتْ بهم أضراراً صحيّة وماديّة ونفسيّة بالغة، فكغيرهم من المدنيين تعرّض الأشخاصُ ذوو الإعاقة في اليمن لقصفٍ عشوائيّ في العاصمة صنعاء ومُحافظاتٍ عدّةٍ، ولصُعوبة قدرتهم على النزوح والتحرُّك كالآخرين كانوا عُرضةً للموت والإصاباتِ الخطيرة، فضلاً عن الضّرر النفسيّ الذي لحق بهم نتيجة حالة المشاعر المُتداخلة بين الخوف من القصف والعجز عن الحركة.

7.المغتربون

- **هناك ملايينُ اليمنيين المُهاجرين إلى دول الخليج بحثاً عن تأمين لقمة العيش التي عجزوا عن توفيرها في بلدهم ويعتبرون من فئاتِ المُجتمع اليمنيّ الأكثر تضرّراً من آثار العُدوان منذ 26مارس 2015م، حيث تعرّض المُغتربون اليمنيون بالسّعوديّة لانتهاكاتٍ جسيمةٍ ومُعاملةٍ مُهينةٍ ولاإنسانيّةٍ ولاأخلاقيّةٍ من جانبِ السُّلطات السُّعوديّة .**

ثامناً : التوصيات

إلى كل من :

أ- القيادةُ السّياسيّة (المجلسُ السّياسيُّ الأعلى وحُكومة الإنقاذ الوطنيّ)

- يوصي الفريقُ الوطنيُّ القيادةَ السّياسيّةَ مُمثلة بالمجلسِ السّياسيّ الأعلى، وحُكومة الإنقاذ الوطنيّ بإصدار قرار إنشاءِ وتشكيل لجنةٍ وطنيّةٍ للتحقيق في كافة الانتهاكاتِ والجرائم التي ارتكبت منذ بداية العُدوان في 26 مارس 2015م .
- إيلاءُ الاهتمام بالملف الحقوقيّ والقانونيّ، وحصرُ كافة الأضرار التي لحقتْ بكافة هيئات ومُؤسّساتِ الدّولة والقطاعينِ العام والخاص والمُواطنين من جرّاء العُدوان، وما يترتبُ عليها من آثارٍ ، وإعداد الملفات للتعويضات تمهيداً لتقديمها إلى القضاء الوطنيّ والدّوليّ، كونه أحدَ المحاور الأساسيّة خلالَ مُفاوضاتِ السّلام المُقبلة.
- الاستفادةُ من الآليّاتِ الدّوليّة المُتاحة لحُقوق الانسان، مثل المُقرّرين الخاصين وآليّة الشكاوى التابعة لمجلسِ حقوق الانسان في إيصال مظلوميّةِ الشّعب اليمنيّ للعالم.
- تفعيلُ اللجنة الوطنيّة للقانون الدّوليّ الإنسانيّ التي صدر بها قرارٌ جُمهوريٌّ في 1999م، وإعادة تشكيلها، باعتبار أنّ ما يجري في اليمن من عُدوانٍ وانتهاكاتٍ من صميم اختصاصها.

ب- مجلسُ الأمن

- دعوةُ مجلسِ الأمن للاضطلاع بمهامّه في حفظ الأمن و السّلم الدوليين و العمل بمبدأ احترام سيادةِ الدّول و عدم التدخُّل في شؤونها الدّاخليّة، واصدارُ قراراً مُلزماً لدول تحالف العُدوان بوقفِ إطلاق النار وإنهاءِ العُدوان والحصار المفروض على اليمن ،وتعويض المُتضرّرين من الشّعب اليمنيّ وإعادة الإعمار.

- دعوةُ مجلسِ الأمن لتمكين حُكومة الإنقاذ الوطنيّ في صنعاء من شغل مقعد اليمن في الأمم المتحدة بصفتها المُمثلَ الشّرعيّ لليمن ، وفرضُ عُقوباتٍ على قادة دول تحالف العُدوان ؛ لثبوت ارتكابهم جرائمَ حربٍ في اليمن.

ج. المُجتمعُ الدوليّ

- الضَّغط على دولِ تحالف العُدوان الأمريكي السعودي الإماراتي لايقافِ العُدوان والحصار.
- عدمُ التعامل مع الخائن هادي الذي ينتحلُ صفة رئيس الجمهوريّة اليمنيّة ،وعدم التعامل مع حُكومته التي تنتحلُ صفة الحُكومة الشرعيّة.
- إيقافُ تصدير الأسلحة للدّول المُشاركة في تحالف العُدوان الأمريكي السعودي الإماراتي على اليمن، كونُها تستخدمُ تلك الأسلحة في الاعتداء على اليمن، و قتل المدنيين و انتهاك القانون الدّوليّ الإنسانيّ.

د. المنظمات و البرامجُ والصَّناديقُ التابعة للأمم المُتحدة

- دعوةُ المُنظماتِ والبرامج والصَّناديق التابعة للأمم المُتحدة التزامَ الموضوعيّة و المهنيّة والحياد في التعامل مع العُدوان القائم في اليمن، والإلتزام بمبادئ الانسانيّة والنزاهة والاستقلال في تقديم المُساعدات الإنسانيّة.
- دعوةُ المُنظماتِ و البرامج والصَّناديق التابعة للأمم المُتحدة العاملة في اليمن ، لتكثيفِ أنشطتها بما يتناسبُ مع الكارثة الإنسانيّة وحجم الاحتياجاتِ المُتنامية في اليمن جرّاءَ استمرار العُدوان والحصار.

هـ. مجلسُ حقوق الانسان

- تشكيلِ لجنةٍ دوليّةٍ مُستقلةٍ؛ للتحقيق في كافة الجرائم التي ارتكبتْها دولُ تحالف العُدوان الأمريكي السعودي الإماراتي في اليمن و إحالة مُرتكبيها إلى المحكمة الجنائية الدّوليّة لينالوا جزاءَهم العادل. إنتهى ...